أيها الحضور الكريم.

إنّ ما يجمعُنا هُنا اليومَ، إنْ دَلَّ على شيءٍ، فَهُوَ يَدُلُّ على أَهمِّيةِ اقتصادِ الدّولة، الإقتصادُ السّليمُ تحديداً ، ولا يمكن أن يكونَ الإقتصادُ سليماً إلاّ إذا تَمَّتْ حمايتُهُ مِن مُختلفِ الجَوانب، ولا سيّما من الناحيةِ الأمنيةِ، وهو ما يُسمّى بالاستثمار في الأمن.

هناك مُنتجاتٌ فكريةٌ ومَعنويةٌ، وأُخرى تجاريةٌ وغذائية تُحتّمُ علينا مكافحةَ الاتّجارِ غيرِ المشروعِ بها "كالتهريبِ أو التقليدِ أو التزوير" لأنَّ من شأنِ ذلك أن يُضِرَّ بمصلحةِ المواطنِ وصحّتِه وسلامتِه كما أنّه يحرمُ خزينةَ الدّولةِ من عائداتٍ وضرائبَ غير محدودة.

ونحنُ في قِوى الأمن الداخلي أنشأْنا مراكزَ تُعنى بهذا الشأنِ، وهي تجتمعُ تحتَ رئاسةِ قسمِ المباحثِ الجنائيةِ الخاصّةِ من مكاتبَ تُعنى بمكافحةِ جرائمِ المعلوماتيةِ، وحمايةِ الملكيّةِ الفكريّةِ ومكافحةِ الجرائمِ الماليةِ، وجرائمِ تبييضِ الأموال .

ممّا يعني أنَّ الأموالَ الناتجةَ عن الأعمالِ الغيرِ مشروعةِ تستدعي من المستحصلين عليها غسلَها وتبييضَها في السوقِ الماليةِ اللبنانيةِ، بحيث يلجؤون في غالبِ الأمرِ إلى استخدامِ عصاباتٍ وجهاتٍ خارجةٍ عن القانونِ للقيامِ بهذا العملِ، وهذا ما يؤدّي حتماً إلى انتشارِ الجريمةِ بمختلف أنواعها وربّما أدّى إلى تمويلِ الإرهاب .

طبعاً قد لاحظنا سويًّا أنَّ أعمالَ التهريبِ والتقليدِ لا تتوقّفُ مفاعيلُها عند جريمةٍ واحدةٍ، وإنّما تتجاوزُ إلى جرائمَ مختلفةٍ كما ذكرْنا. وربّما وقعَ التقصيرُ في أداءِ قوى الأمن الداخلي في مكانٍ ما، بالنسبةِ إلى مسألةِ مكافحةِ التهريبِ عبرَ المعابرِ الحدوديةِ؛ لكونِها غيرَ متواجدةٍ بشكلٍ فاعلٍ

على هذه المعابرِ، إنّما وفي ضمنِ الخطّةِ الإستراتيجيةِ لقوى الأمن الداخلي التي تلحظُ تطويرَ المؤسّسةِ، وتفعيلَ آدائِها في جميعِ المجالاتِ، من المؤكّدِ أنّنا سنولي الأهميّةَ اللازمةَ لتفعيلِ دورِ قطعاتِ قوى الأمن فيما خصَّ هذه الجريمة.

هذا، معَ العلمِ أنّ القطعاتِ المختصّةَ في قوى الأمنِ الداخلي، تقومُ بعملِها من جهةِ مكافحةِ أعمالِ التهريبِ التي تتحقّقُ منها في الداخلِ، ومكافحةِ التقليدِ وغيرِ ذلك من تعدّياتٍ على الأمنِ الاقتصاديِّ وعلى ماليّةِ الدولةِ وخزينتِها.

وقد تمَّ ضبطُ موادَّ وأدويةٍ وسلعٍ وسياراتٍ وتبغٍ وتنباكٍ ومنتجاتٍ تجاريّةٍ متنوّعةٍ، ومنها ما اضطرَّ القطعاتِ المعنيةَ لإجراءِ مداهماتٍ على مخازنَ وأماكنَ خطرةٍ، وتوقيفِ متورّطين.

إنّ المديريةَ العامة لقوى الأمن الداخلي تقومُ باستمرارٍ بإجراءِ التدريباتِ التخصّصيةِ اللازمةِ للضبّاطِ والعناصرِ المعنيّين من خلالِ برامجَ تدريبيةٍ مدروسةٍ بهدفِ رفعِ مستوى الكفاءةِ المهنيّةِ لديهم وتفعيلِها في العملِ.

هذا من ناحيةِ المكافحةِ، أمّا من ناحيةِ الوقايةِ؛ فذلك يتطلّبُ من مختلفِ أجهزةِ الوزاراتِ اتّخاذَ الإجراءاتِ اللازمةِ لمنعِ حصولِ تعدّياتٍ على الأمنِ الاقتصادي.

وفي هذا السياقِ، قامت قوى الأمن الداخلي بتوقيعِ عدّةِ مذكّراتِ تفاهمٍ معَ القطاعِ الخاصِّ للتعاونِ والتدريبِ، آخرُها كان معَ جمعيةِ حمايةِ المنتجاتِ والعلاماتِ التجاريةِ في لبنان (BPG)

و جديرٌ بالذكرِ أنَّ جزءًا كبيرًا من عملِ مكتبِ مكافحةِ الجرائمِ الماليةِ وبخاصّةٍ في مجالِ تهريبِ البضائعَ التي يوجدُ لها وكيلٌ حصريٌّ في لبنانَ، والبضائعَ المقلَّدةِ يتمُ بالتنسيقِ بين المكتب المذكورِ والجماركِ، ولا سيّما في ظلِّ وجودِ تعميمٍ من النيابةِ العامّةِ التمييزيةِ بوجوبِ التعاونِ بين الجماركِ وقوى الأمن الداخلي، من خلالِ مكتبِ مكافحةِ الجرائمِ الماليةِ، وإحالةِ ملفّاتِ ضبطِ الموادِّ المقلَّدةِ والمهرّبةِ إلى هذا المكتبِ المختصِّ لاستكمالِ التحقيقِ بإشرافِ النيابةِ العامّةِ المالية.

وها نحن اليومَ، من خلالِ هذا الحدثِ الذي نؤيّدُه كتحذيرٍ لهواة التجارة غير المشروعة. فلا بدَّ لنا جميعًا، من بذلِ الجهودِ السريعِة، والتنسيقِ بين القطاعَين العامِّ والخاصّ، من أجلِ حمايةِ التجّارِ القانونيّين، وحمايةِ عائداتِ خزينةِ الدولة، إضافةً إلى تبادلِ المعلوماتِ بين العاملين في القطاعِ التجاريِّ والاقتصاديِّ، وجهاتِ إنفاذِ القانونِ، وتقديمِ الدعمِ لهم وتبادلِ الخبراتِ للتصدّي للتحدّياتِ التي تواجهُ المؤسَّساتِ الأمنيةِ، والقطاعَين الماليّ والتجاريّ.

لا يسعُنا أخيرًا، سوى أن نشكرَ القيّمين على هذا الملتقى، ونخصُّ بالذكرِ المديرَ العامّ لمؤسّسة حصرِ التبغِ والتنباك "الريجي" المهندس ناصيف سقلاوي، كما أنّنا نشكرُ المحاضرين فيه، متطلّعين إلى خبراتِكم حولَ هذا الموضوعِ، للخروجِ بتوصياتٍ وحلولٍ، تحقِّقُ الغايةَ المرجوَّةَ منه، متمنّين لكم جميعًا دوامَ التوفيقِ في أهدافِكم.

عشتم،

عاشت قوى الامن الداخلي،

عاش لبنان